

قرار مجلس النواب بتعديل بعض أحكام الدستور

- بعد الاطلاع على المادة (٢٢٦) من الدستور ؛
- وعلى موافقة مجلس النواب على مبدأ تعديل الدستور بجلسته المعقودة بتاريخ ١٤ من فبراير سنة ٢٠١٩ ؛
- وعلى موافقة مجلس النواب على التعديل في صورته النهائية بجلسته المعقودة بتاريخ ١٦ من ابريل سنة ٢٠١٩ .

قرر

((المادة الأولى))

يستبدل بنصوص المواد : ١٠٢ / الفقرتين الأولى والثالثة ، ١٤٠ / الفقرة الأولى ، ١٦٠ / الفقرتين الأولى والأخيرة ، ١٨٥ ، ١٨٩ / الفقرة الثانية ، ١٩٠ ، ١٩٣ / الفقرة الثالثة ، ٢٠٠ / الفقرة الأولى ، مادة ٢٠٤ / الفقرة الثانية ، ٢٣٤ ، ٢٤٣ ، ٢٤٤ من دستور جمهورية مصر العربية ، النصوص الآتية :

مادة ١٠٢ / الفقرة الأولى :

يُشكل مجلس النواب من عدد لا يقل عن أربعمئة و خمسين عضواً ، يُنتخبون بالاقتراع العام السري المباشر ، على أن يخصص للمرأة ما لا يقل عن ربع إجمالي عدد المقاعد .

مادة ١٠٢ / الفقرة الثالثة :

ويُبين القانون شروط الترشح الأخرى ، و نظام الانتخاب ، و تقسيم الدوائر الانتخابية بما يُراعى التمثيل العادل للسكان ، و المحافظات . و يجوز الأخذ بالنظام الانتخابي الفردي ، أو القائمة ، أو الجمع بأي نسبة بينهما .

مادة ١٤٠ / الفقرة الأولى :

يُنتخب رئيس الجمهورية لمدة ست سنوات ميلادية ، تبدأ من اليوم التالي لانتهاء مدة سلفه ، و لا يجوز أن يتولى الرئاسة لأكثر من مدتين رئاسيتين متتاليتين .

مادة ١٦٠ / الفقرة الأولى :

إذا قام مانع مؤقت يحول دون مباشرة رئيس الجمهورية لسلطاته ، حل محله نائب رئيس الجمهورية ، أو رئيس مجلس الوزراء عند عدم وجود نائب لرئيس الجمهورية أو تعذر حلوله محله .

مادة ١٦٠ / الفقرة الأخيرة :

ولا يجوز لمن حل محل رئيس الجمهورية ، أو لرئيس الجمهورية المؤقت ، أن يطلب تعديل الدستور ، ولا أن يحل مجلس النواب أو مجلس الشيوخ ، و لا أن يقبل الحكومة . كما لا يجوز لرئيس الجمهورية المؤقت أن يترشح لهذا المنصب .

مادة ١٨٥ :

تقوم كل جهة أو هيئة قضائية على شئونها ، و يؤخذ رأيها في مشروعات القوانين المنظمة لشئونها ، و يكون لكل منها موازنة مستقلة .
و يعين رئيس الجمهورية رؤساء الجهات و الهيئات القضائية من بين أقدم سبعة من نوابهم ، و ذلك لمدة أربع سنوات ، أو للمدة الباقية حتى بلوغه سن التقاعد ، أيهما أقرب ، و لمرة واحدة طوال مدة عمله ، و ذلك على النحو الذى ينظمه القانون .
و يقوم على شئونها المشتركة مجلس أعلى للجهات و الهيئات القضائية ، يرأسه رئيس الجمهورية ، وعضوية رئيس المحكمة الدستورية العليا ، و رؤساء الجهات و الهيئات القضائية ، و رئيس محكمة استئناف القاهرة ، و النائب العام . و يكون للمجلس أمين عام ، يصدر بتعيينه قرار من رئيس الجمهورية للمدة التى يحددها القانون و بالتناوب بين الجهات أعضاء المجلس .
و يحل محل رئيس الجمهورية عند غيابة من يفوضه من رؤساء الجهات و الهيئات القضائية .
و يختص المجلس بالنظر فى شروط تعيين أعضاء الجهات و الهيئات القضائية و ترقيتهم و تأديبهم ، و يؤخذ رأيه فى مشروعات القوانين المنظمة لشئون هذه الجهات و الهيئات ، و تصدر قراراته بموافقة أغلبية أعضائه على أن يكون من بينهم رئيس المجلس .

مادة ١٨٩ / الفقرة الثانية :

و يتولى النيابة العامة نائب عام يصدر بتعيينه قرار من رئيس الجمهورية من بين ثلاثة يرشحهم مجلس القضاء الأعلى ، من بين نواب رئيس محكمة النقض ، و الرؤساء بمحاكم الاستئناف ، و النواب العاملين بالمساعدين ، و ذلك لمدة أربع سنوات ، أو للمدة الباقية حتى بلوغه سن التقاعد ، أيهما أقرب ، و لمرة واحدة طوال مدة عمله .

مادة ١٩٠ :

مجلس الدولة جهة قضائية مستقلة ، يختص دون غيره بالفصل فى المنازعات الإدارية ، و منازعات التنفيذ المتعلقة بجميع أحكامه ، كما يختص بالفصل فى الدعاوى و الطعون التأديبية ، و يتولى الإفتاء فى المسائل القانونية للجهات التى يحددها القانون ، و مراجعة مشروعات القوانين و القرارات ذات الصفة التشريعية التى تحال إليها ، و مراجعة مشروعات العقود التى يحددها و يحدد قيمتها القانون و تكون الدولة أو إحدى الهيئات العامة طرفاً فيها ، و يحدد القانون اختصاصاته الأخرى .

مادة ١٩٣ / الفقرة الثالثة :

و يختار رئيس الجمهورية رئيس المحكمة الدستورية العليا من بين أقدم خمسة نواب لرئيس المحكمة . و يعين رئيس الجمهورية نواب رئيس المحكمة من بين اثنين ترشح أحدهما الجمعية العامة للمحكمة و يرشح الآخر رئيس المحكمة . و يعين رئيس هيئة المفوضين و أعضاؤها بقرار من رئيس الجمهورية بناءً على ترشيح رئيس المحكمة و بعد أخذ رأى الجمعية العامة للمحكمة ، و ذلك كله على النحو المبين بالقانون .

مادة ٢٠٠ / الفقرة الأولى :

القوات المسلحة ملك للشعب ، مهمتها حماية البلاد ، و الحفاظ على أمنها و سلامة أراضيها ، و صون الدستور و الديمقراطية ، و الحفاظ على المقومات الأساسية للدولة و مدنياتها ، و مكتسبات الشعب و حقوق و حريات الأفراد . و الدولة وحدها هي التي تنشئ هذه القوات ، و يحظر على أى فرد أو هيئة أو جهة أو جماعة إنشاء تشكيلات أو فرق أو تنظيمات عسكرية أو شبه عسكرية .

مادة ٢٠٤ / الفقرة الثانية :

و لا يجوز محاكمة مدنى أمام القضاء العسكرى ، إلا فى الجرائم التى تمثل اعتداءً على المنشآت العسكرية أو معسكرات القوات المسلحة أو ما فى حكمها أو المنشآت التى تتولى حمايتها ، أو المناطق العسكرية أو الحدودية المقررة كذلك ، أو معداتها أو مركباتها أو أسلحتها أو ذخائرها أو وثائقها أو أسرارها العسكرية أو أموالها العامة . أو المصانع الحربية ، أو الجرائم المتعلقة بالتجنيد ، أو الجرائم التى تمثل اعتداءً مباشراً على ضباطها أو أفرادها بسبب تادية أعمال و وظائفهم .

مادة ٢٣٤ :

يكون تعيين وزير الدفاع بعد موافقة المجلس الأعلى للقوات المسلحة .

مادة ٢٤٣ :

تعمل الدولة على تمثيل العمال و الفلاحين تمثيلاً ملائماً فى مجلس النواب ، وذلك على النحو الذى يحدده القانون .

مادة ٢٤٤ :

تعمل الدولة على تمثيل الشباب و المسيحيين و الأشخاص ذوى الإعاقة و المصريين المقيمين فى الخارج تمثيلاً ملائماً فى مجلس النواب ، وذلك على النحو الذى يحدده القانون .

((المادة الثانية))

تُضاف إلى دستور جمهورية مصر العربية مواد جديدة بأرقام ١٥٠ - مكرراً ، ٢٤١ - مكرراً ، ٢٤٤ - مكرراً ، نصوصها الآتية :

مادة (١٥٠ مكرراً) :

لرئيس الجمهورية أن يعين نائباً له أو أكثر ، و يحدد اختصاصاتهم ، وله أن يفوضهم فى بعض اختصاصاته ، و أن يعفيهم من مناصبهم ، و أن يقبل استقالتهم .
ويؤدى نواب رئيس الجمهورية قبل تولى مهام مناصبهم اليمين المنصوص عليها فى المادة ١٤٤ من الدستور أمام رئيس الجمهورية .
و تسرى فى شأن نواب رئيس الجمهورية الأحكام الواردة بالدستور فى المواد ١٤١ ، ١٤٥ ، ١٧٣ .

مادة (٢٤١ مكرراً) :

تنتهي مدة رئيس الجمهورية الحالي بانقضاء ست سنوات من تاريخ إعلان انتخابه رئيساً للجمهورية في ٢٠١٨ ، و يجوز إعادة انتخابه لمرّة تالية .

مادة (٢٤٤ مكرراً) :

يسرى حكم الفقرة الأولى من المادة ١٠٢ المعدلة اعتباراً من الفصل التشريعي التالي للفصل القائم .

((المادة الثالثة))

يُضاف باب جديد إلى دستور جمهورية مصر العربية و عنوانه " الباب السابع : مجلس الشيوخ " ،
نصوصه الآتية :

**الباب السابع
مجلس الشيوخ**

مادة (٢٤٨) :

يختص مجلس الشيوخ بدراسة و اقتراح ما يراه كفيلاً بتوسيد دعائم الديمقراطية ، و دعم السلام الإجماعي و المقومات الأساسية للمجتمع و قيمه العليا و الحقوق و الحريات و الواجبات العامة ، و تعميق النظام الديمقراطي ، و توسيع مجالاته .

مادة (٢٤٩) :

يؤخذ رأى مجلس الشيوخ فيما يأتي :

- الاقتراحات الخاصة بتعديل مادة أو أكثر من مواد الدستور .
- مشروع الخطة العامة للتنمية الاجتماعية و الاقتصادية .
- معاهدات الصلح و التحالف و جميع المعاهدات التي تتعلق بحقوق السيادة .
- مشروعات القوانين و مشروعات القوانين المكملة للدستور التي تحال إليه من رئيس الجمهورية أو مجلس النواب .
- ما يحيله رئيس الجمهورية إلى المجلس من موضوعات تتصل بالسياسة العامة للدولة أو بسياساتها في الشؤون العربية أو الخارجية .
- و يبلغ المجلس رأيه في هذه الأمور إلى رئيس الجمهورية و مجلس النواب .

مادة (٢٥٠) :

يُشكل مجلس الشيوخ من عدد من الأعضاء يُحدده القانون على ألا يقل عن (١٨٠) عضواً .
وتكون مدة عضوية مجلس الشيوخ خمس سنوات ، تبدأ من تاريخ أول اجتماع له ، و يجرى انتخاب المجلس الجديد خلال الستين يوماً السابقة على انتهاء مدته .
و ينتخب ثلثاً أعضائه بالاقتراع العام السرى المباشر ، و يعين رئيس الجمهورية الثلث الباقي .
و يجرى انتخاب و تعيين أعضاء مجلس الشيوخ على النحو الذى ينظمه القانون .

مادة (٢٥١) :

يشترط فيمن يترشح لعضوية مجلس الشيوخ أو من يعين فيه أن يكون مصرياً متمتعاً بحقوقه المدنية و السياسية ، حاصلأ على مؤهل جامعى أو ما يعادله على الأقل ، و ألا تقل سنه يوم فتح باب الترشح عن خمس و ثلاثين سنة ميلادية .
ويبين القانون شروط الترشح الأخرى ، و نظام الانتخاب ، و تقسيم الدوائر الانتخابية ، بما يُراعى التمثيل العادل للسكان و المحافظات . و يجوز الأخذ بالنظام الانتخابى الفردى ، أو القائمة أو الجمع بأى نسبة بينهما .

مادة (٢٥٢) :

لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الشيوخ و عضوية مجلس النواب .

مادة (٢٥٣) :

رئيس مجلس الوزراء و نوابه و الوزراء و غيرهم من أعضاء الحكومة غير مسئولين أمام مجلس الشيوخ .

مادة (٢٥٤) :

تسرى فى شأن مجلس الشيوخ الأحكام الواردة بالدستور فى المواد ١٠٣ ، ١٠٤ ، ١٠٥ ، ١٠٧ ، ١٠٨ ، ١٠٩ ، ١١٠ ، ١١١ ، ١١٢ ، ١١٣ ، ١١٤ ، ١١٥ ، ١١٦ ، ١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩ ، ١٢٠ ، (١٢١ / فقرة ١ ، ٢) ، ١٣٢ ، ١٣٣ ، ١٣٦ ، ١٣٧ . و ذلك فيما لا يتعارض مع الأحكام الواردة فى هذا الباب ، و على أن يباشر الاختصاصات المقررة فى المواد المذكورة مجلس الشيوخ و رئيسه .

((المادة الرابعة))

يُحذف عنوانا الفصلين الأول و الثانى من الباب السادس من الدستور .

((المادة الخامسة))

يُعمل بالتعديلات الدستورية الواردة بهذا القرار من تاريخ إعلان موافقة الشعب عليها فى الاستفتاء ، و ذلك بأغلبية عدد الأصوات الصحيحة للمشاركين فيه .